المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة
2019/6/30 - 2019/6/1

بالتزامن مع دخول الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة عامه الثالث عشر على التوالي، تواصل السلطات الإسرائيلية المحتلة فرض قيودها المشددة على المعابر المحيطة بالقطاع، وذلك بعكس ما تروج له السلطات المحتلة حول إدخال تسهيلات على حرية الحركة للأفراد والبضائع. فما زالت سلطات الاحتلال ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه من خلال معبر بيت حانون "ايرز". وتسمح السلطات المحتلة في المقابل، وفي نطاق ضيق جداً، بمرور بعض الفئات كالمرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ ويمر هؤلاء بعملية طويلة ومعقدة من أجل الحصول على الموافقة بالمرور، كما يخضعون لإجراءات أمنية مشددة أثناء مرورهم عبر المعبر. وقد عرقلت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير سفر 683 مريضاً من المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وقد أرجعت سلطات الاحتلال رفض سفر المرضى لذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

كما واصلت السلطات المحتلة حظر تصدير منتجات قطاع غزة، واستثنت من ذلك كميات محدودة جداً، معظمها منتجات زراعية، وتعادل صادرات شهر يونيو 5.8% من صادرات القطاع الشهرية قبل فرض الحصار. كما استمرت السلطات المحتلة في فرض القيود على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، وتحتوي هذه الاصناف مئات السلع والمواد الأساسية.

القيود على حركة الأفراد

- ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.
- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "ايرز" خلال شهر يونيو سفر مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية. وبحسب وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر 683 من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 2.127 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (32.1%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 257 طلباً لأسباب أمنية (12%)، ولم ترد على 48 طلب (2.2%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 238 طلباً (11.1%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من 22 مريضاً تغيير مرافقيهم (1%)، وتأخر سفر 118 مريضاً (17.2%) بذرائع مختلفة.

غزة - شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني"- مجمع الرؤيا – الطابق 12 - مقابل جامعة الازهر وبجوار الهلال الأحمر – د. حيد عبد الشافي
ص . ب 1328 تليفون 2825893 / 2824776 08 فاكس 2835288
Gaza- Jamal 'Abdel Nasser "al-Thalathini" Street - Al-Roya Building- Floor 12 - Opposite to al-Azhar University - Near Palestine Red Crescent Society (PRCS) -Dr. Haidar 'Abdel Shafi
PO Box 1328 Tel/: 08 - 2824776 / 2825893 Fax 2835288 E-mail: pchr@pchrgaza.org – Web page: www.pchrgaza.org

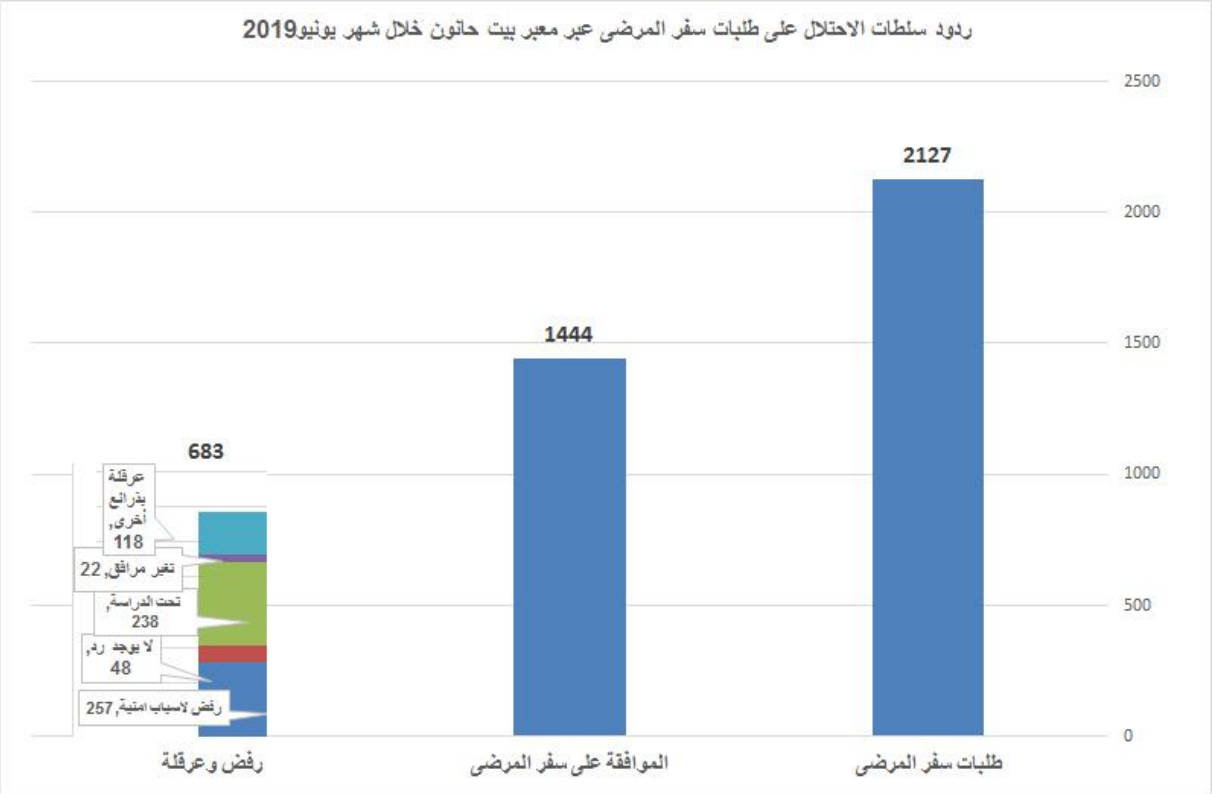

- واصـلت السـلطات المحتلة الاسـرائيلية فرض القيود على الفئات المحدودة التي يُسـمح لها باجتياز معبر بيت حانون "ايرز". وقد شملت هذه القيود إطالة الوقت المطلوب للتعامل مع طلبات تصـاريح الخروج من غزة من 24 يوم عمل إلى 70 يوم عمل لطلبات الدراســة، التجارة، الســفر إلى الخارج، و50 يوماً لطلبات زيارة قريب مريض، حضــور مؤتمرات، مواعيد مع قنصليات وسفارات في الضفة الغربية، أو إسرائيل، و23 يوم عمل للنظر في طلبات المعالجة الطبية غير الطارئة. ولا تشمل هذه المدة أيام الاجازات المقررة وهي يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع.
- كما اسـتمرت السـلطات الإسـرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسـمح للمسـافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصـــطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضـــمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

- **زيارات المعتقلين:** سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يونيو لـــ 101 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين ، من بينهم 23 طفلاً، بزيارة 65 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية، وفق مصادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة. ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يونيو محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصـل إليها بين المعتقلين والسـلطات الإسـرائيلية في مايو 2012. ويتعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية.

- **التجار:** واصـــلت الســـلطات المحتلة فرض القيود على تنقل التجار عبر معبر بيت حانون "ايرز"، حيث ســـمحت السلطات الاسرائيلي خلال شهر يونيو بمرور 10.467 تاجر، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. وما تزال السلطات المحتلة تحظر مرور مئات التجار، من دون أسباب.

- **الفئات الأُخرى:** سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر يونيو لـــ 520 من العاملين في المنظمات الدولية، و150 دبلوماسياً، و444 من أصحاب الحاجات شخصية، و501 من المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، 217 من عرب 1948، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. وخلال نفس الفترة منعت سلطات الاحتلال كبار السن من الوصول إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه. ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

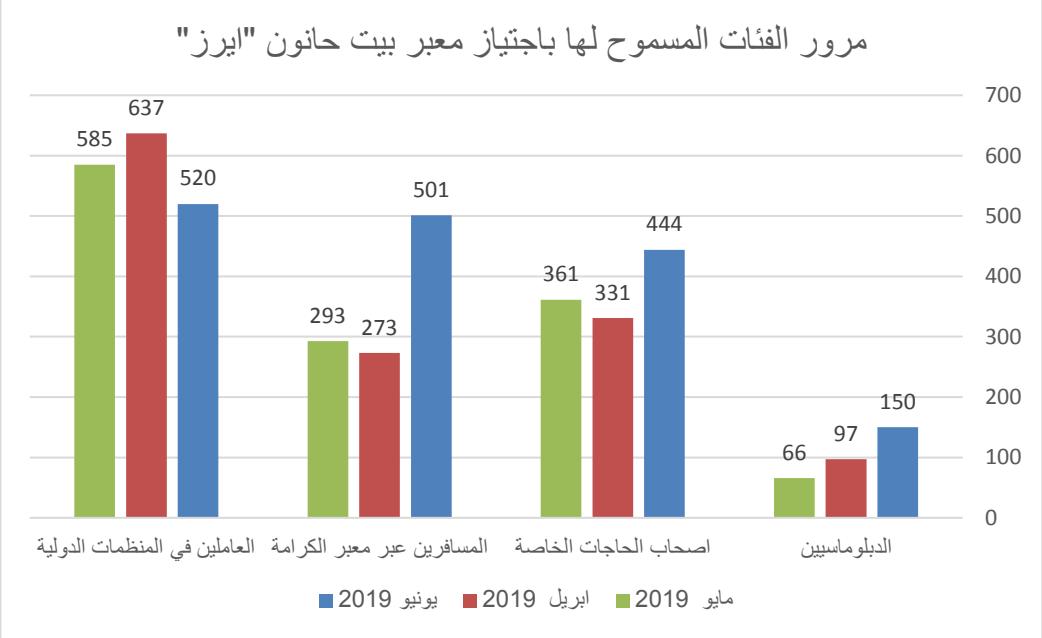

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 7.273 شاحنة، وقد سجلت واردات شهر يونيو انخفاضاً نسبته 15.7% عن شهر مايو الماضي، حيث تم توريد 8.631 شاحنة خلاله، وانخفاضاً بنسبة 39.5% عن واردات شهر أكتوبر الماضي التي بلغت 12.036 شاحنة. وقد أغلق المعبر خلال شهر يونيو لمدة 13 يوماً، أي ما يعادل (43.3%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.

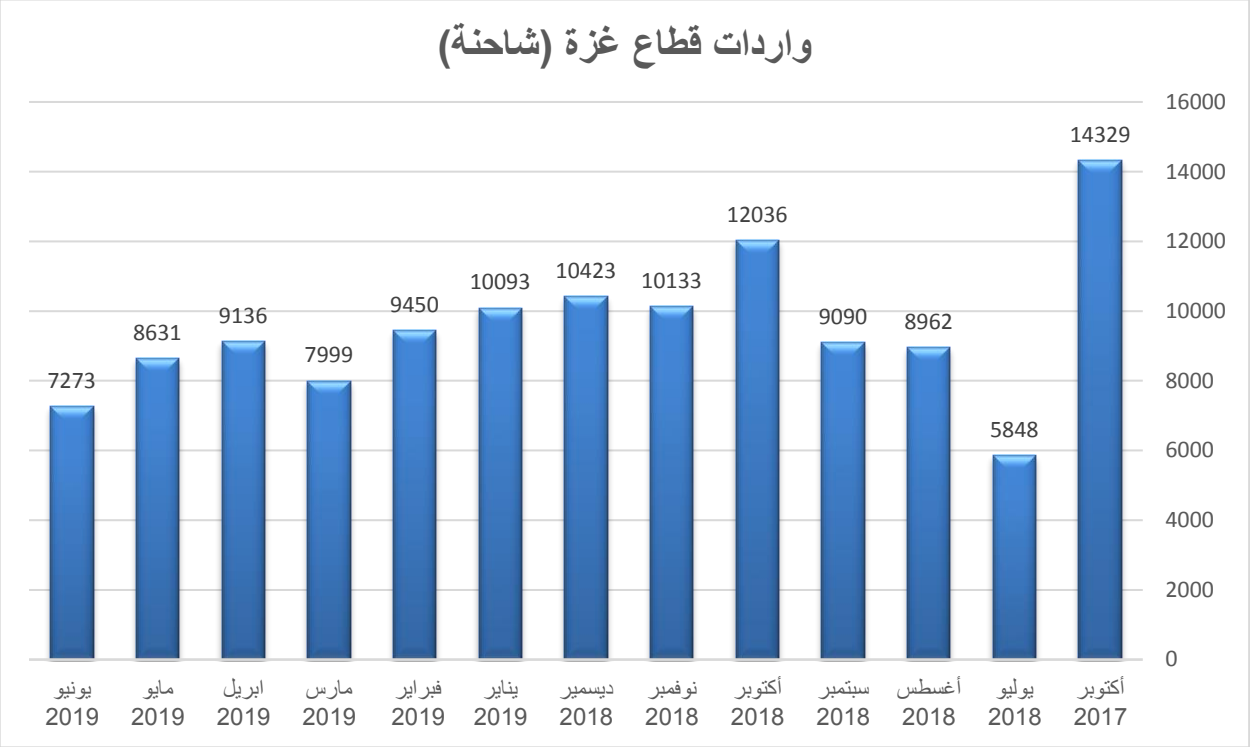

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر يونيو بتصدير 263 شاحنة منها 179 شاحنة إلى الضفة الغربية، و33 شاحنة إلى إسرائيل، و51 شاحنة للعالم الخارجي. وتحتوي الشاحنات الصادرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس. وتعادل صادرات شهر يونيو 5.8% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

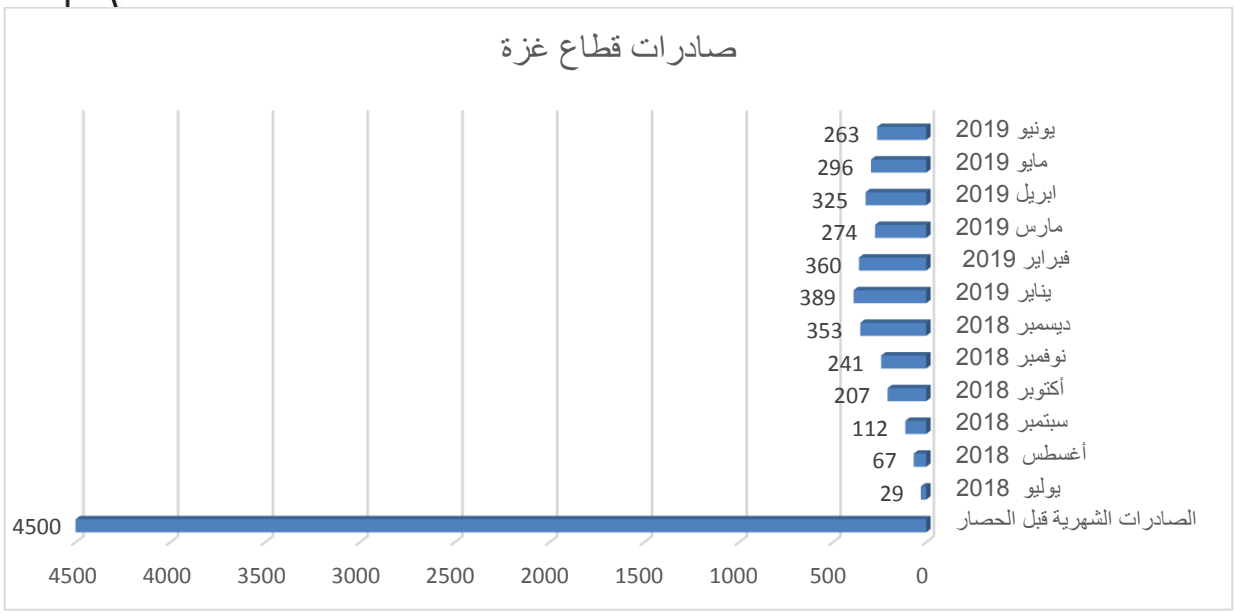

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، وتحتوي هذه الاصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركز في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تم الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تم إصدار هذا التحديث الشهري "حالة المعابر في قطاع غزة" بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذا التحديث من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الأشكال رأي الاتحاد الأوروبي.